من ان وجوب الطلب يبطله ولو سمعه يقول عند ذى ماء مورد
بطل ايضا وجود ما ذكر قبل تمام تكبيرة الاحرام كوجوده قبل الشروع
فيها وانما يبطله وجود الماء او توجهه ان لم يقترن بمانع يمنع من استعماله
كعطش وسبع لان وجوده والحالة هذه كالعدم فان وجده فى صلاة لا يسقط
قضاؤها بالتيمم بان صلى فى مكان يغلب فيه وجود الماء بطل تيممه اذ لا فائدة
فى الاشتغال بالصلاة لان لا بد من اعادتها وان اسقط التيمم قضاها
ثم يبطل التيمم لانه شرع فى المفقود فكان كما لو وجد الكفر الرقبة بعد
الشروع فى الصوم ولان وجود الماء ليس حدثا لكنه مانع من ابتداء التيمم
ولا فرق فى ذلك بين صلاة الفرض كظهر وصلاة جنازة والنفل كعيد
ووتر ولو راى المسافر الماء فى اثناء صلاته وهو قاصر ثم نوى الاقامة او نوى
القاصر الاتمام عند رؤية الماء بطلت صلاته تغليبا لحكم الاقامة
فى الاولى ولحدوث ما لم يستبحه فيها فى الثانية لان الاتمام كما تنتاح صلاة
اخرى وشفا المريض من مرضه فى الصلاة كوجدان المسافر الماء فيها
فيظهر ان كان مما تسقط بالتيمم كان تيمم وقد وضع الجبيرة على حدث بطلت
وقطع الصلاة التى تسقط بالتيمم ليتوضأ ويصلى بدلها افضل
من اتمامها كما لو وجد الكفر الرقبة فى اثناء الصوم ليخرج من خلاف من حرم
اتمامها الا اذا ضاق وقت الفريضة فيحرم قطعها كما جزم فى التحقيق
ولو يمم ميت وصلى عليه ثم وجد الماء وجب غسله والصلاة
عليه سواء كان فى اثناء ما بعدها ذكره البغوى فى فتاويه ثم قال
ويحتمل ان لا يجب وما قاله محله فى الحضر اما فى السفر فلا يجب شئ لمن
ذلك كما جزم به ابن سراقة فى تلقيحه لكنه فرضه فى الوجدان
بعد الصلاة فقياس ان صلاة الجنازة كغيرها واو تيمم الميت كتيمم الحى
ولو راى الماء فى صلاته التى تسقط بالتيمم بطل تيممه بسلامه منها
وان علم تلفه قبل سلامه لانه ضعيف برؤية الماء وكان مقتضاه بطلان
الصلاة التى هو فيها لكن خالفناه فى حرمتها ويسلم الثنائية لانها من جملة

الصلاة

الصلاة كما جزم به النووى تبعا للرويانى ولو رأت حائض تيممت لنقد الماء
الماء وهو بجانبها صرح عليها تمكينه كما قاله القاضى ابو الطيب وغيره
ووجب النزع كما فى المجموع وغيره لبطلان طهرها ولو راه هو دونها
لم يجب عليه النزع لبقاء طهرها ولو راى الماء فى اثناء قراءة تيمم
لها بطل تيممه بالرؤية سواء نوى قراءة قدر معلوم ام لا لبعد ارتباط
بعضها ببعض قاله الرويانى ولا يجاوز المتنفل الذى وجد الماء فى صلاته اكثر
لم ينوه قدر ركعتين بالسلام منهما لانه الاحب والمعهود فى النفل حتى
اذا راى الماء قبل قيامه للثالثة فما فوقها والا اتم ما هو فيه فان نوى
ركعة او عددا قله لانعقاد نيته عليه فاشبه المكتوبة المفتتحة
ولا يزيد عليه لان الزيادة كما تنتاح نافلة بدليل انتقارها الى تحرم
جديد ولو راى الماء باثناء الطواف بطل تيممه بناء على انه يجوز
تفريقه وهو الاصح والثالث من المبطلات الردة والعياذ بالله
تقدمها بخلاف الوضوء لغلظته وضعف بدله لكن تبطل نيته فيجب تجديد
نية الوضوء وصاحب الجبائر بجبيرة جبيرة وهى خشبة او نحوها
كقصبة توضع على الكسر ويشد عليها لينجبر الكسر يمسح بالماء عليها
حيث عسر نزعها لخوف فى مما تقدم ولذا للصوت بفتح اللام والشفقة
التى فى الرجل اذا احتاج الى تقطير شئ فيها يمنع من وصول الماء ويجب
مسح كلها بالماء استعمالا له ما امكن بخلاف التراب لا يجب مسحها به
وان كانت فى محله لانه ضعيف فلا يؤثر من وراء حائل ولا يقدر المسح
يمده بله الاستدامة الى الانمال لانه لم يرد فيه تأقيت ولان
المسافر لا ينزع الجنابة بخلاف الخف فيهما ويمسح الجبيرة ونحوه متى شاء
والمحدث وقت غسل عليه له ويشترط فى الساتر ليكفى اى فى محله المسح
ما ذكر ان لا يأخذ من الصحيح الا ما لا بد منه للاستمساك ويجب
غسل الصحيح لانه طهارة ضرورة فاعتبر الاتيان فيها باقصى الممكن
وتيمم وجوبا لما روى ابو داود والدارقطنى باسناد كل رجاله

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)